وابن ماجه وابن حبان وغيرهم ليدخلن الجنة بشفاعة رجل من امتي اكثر من بني تميم
وقد اختلف في كيفية الاعادة بعد الموت ومصير البدن ترابا فذهبت طايفة من الكرامية
اتباع محمد بن كرام بتشديد الرا وبعضهم يخففها الى ان الجواهر اى الاجزا التي منها
تاليف البدن لا ينعدم بل تتفرق وتختلط بغيرها وتتصور بصورة التراب مثلا وقد
زالت منها الحيوة واللون والرطوبة والهيئة والتركيب ثم يجمعها الله سبحانه ويولفها على
النهج الاول كما كانت واصل النهج سلوك الطريق ويطلق مرادا به الطريق والحال والصفة
وهو المراد هنا ووجه ما قاله هو لان الاجزا المتفرقة المذكورة قابلة للجمع بلا ريب والله
سبحانه عالم بتلك الاجزا وانها لاي بدن من الابدان قادر على جمعها وتاليفها لما تقرر
من عموم علمه تعالى لكل المعلومات وشمول قدرته لكل الممكنات وصحة القبول من القابل
والفعل من الفاعل يوجب صحة الوقوع وجوازه قطعا وهو المطلوب وهو لا ينكرون
اعادة المعدوم والحق انها اى الجواهر التي منها تالف البدن تنعدم كلها الا بعضا منها
منصوصا عليه في الحديث الصحيح وهو عجب الذنب ثم تعاد بعينها بعد عدمها وانما قلنا
بذلك لظاهر قوله صلى الله عليه كل ابن ادم يفنى الا عجب الذنب والحديث في الصحيحين
وغيرها طرق والفاظ منها في الصحيحين ليس من الانسان شي الا يبلى الا عظما واحدا
وهو عجب الذنب منه يركب الخلق يوم القيمة وفي رواية لمسلم ولابي داود والنسائي
كل ابن ادم ياكله التراب الا عجب الذنب منه خلق ومنه يركب وفي اخرى لمسلم
ايضا ان في الانسان عظما لا تاكله الارض ابدا منه يركب الخلق يوم القيمة قالوا اي
عظم هو يا رسول الله قال عجب الذنب وفي رواية لاحمد وابن حبان قيل وما هو يا رسول
الله قال مثل حبة خردل منه ينشاون وهو بفتح العين المهملة وسكون الجيم ثم موحدة محله
اسفل الصلب عند راس العصعص يشبه في المحل محل اصل الذنب من ذوات الاربع
والمسلة عند المحققين ظنية يعني مسلة ان الاعادة هل هي جمع الجواهر المتفرقة المختلطة
او اعادتها بعد عدمها وممن صرح بذلك منهم حجة الاسلام في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد
قال فان قيل ما تقولون انعدم الجواهر والاعراض ثم تعاد ان جميعا او تعدم الاعراض دون
الجواهر وانما تعاد الاعراض قلنا كل ذلك ممكن ولكن ليس في الشرع دليل قاطع على تعيين
احد هذه الممكنات يعني ان الادلة الواردة ظنية قال المص والحق اى في المسلة بحسب ما قامت

علم

٦١

عليه الادلة وقوع الكيفيتين اعادة ما انعدم بعينه وتاليف ما تفرق من الاجزا لا الحكم
بانه اى الشان انما يكون الوجه الذي يقع عليه الاعادة كذا اى اعادة المعدوم بعينه او كذا
اى جمع المتفرق اى انما يكون على احد الوجهين على التعيين دون الآخر للحكم بما يستحيل ظاهره
لان خلافه ممكن وانما قلنا بوقوع الاعادة على الكيفيتين معا لشمول القدرة الالهية لكل الممكنات
وكل من اعادة ما انعدم وتاليف ما تفرق امر ممكن اما امكان تاليف ما تفرق فظاهر
كما مر واما امكان اعادة ما انعدم فاشار اليه بقوله والاعادة احداث كالابداع الاول
اى الايجاد من عدم لم يسبقه وجود وغايته طريان العدم على المبدع اولا تصييره كانه
لم يحدث وقد تعلقت القدرة الالهية بايجاده من عدمه الاصلي فلذا اى كتعلقها
بايجاده من عدمه الاصلي تتعلق بايجاده من عدمه الطاري كما نبه عليه قوله تعالى كما
بداكم تعودون وقوله تعالى وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم
قل يحييها الذي انشاها اول مرة وهو بكل خلق عليم فالايجاد الثاني ليس ممتنعا لذاته
ولا لشي من لوازم ذاته والا لم يقع ابتدا وكذلك الوجود الثاني لان مقتضى ذات
الشي او لازمه الذاتي لا يختلف بحسب الازمنة فلا يكون ممتنعا في وقت ممكنا في
وقت واذا لم يمتنع لذلك ولا شبهة في انتفا وجوبه فيكون ممكنا وهو المطلوب ومعنى
الاعادة ان الموجود ثانيا هو الموجود اولا لا ان الموجود ثانيا مثله اى مثل الاول بل
هو الموجود اولا بعد فناه عينه وجود ثانيا ولهذا اى القول بان الموجود اولا هو
الموجود ثانيا بعينه لا مثله انما ذهبنا اليه لان وجود عينه اولا انما كان على وفق تعلق
العلم به اى بوجوده والغرض انها اى الموجودات ايضا بعد طريان العدم عليها ثابتة
في العلم حال كونه متعلقا في الازل بايجادها لوقت وجودها اذ المعدومات التي
برزت الى الوجود انما وجدت على حسب تعلق العلم بوجودها قبل بروزها الى الوجود
وبعض الموجودات التي طرا عليها العدم انما عدمت على حسب تعلق العلم واذا اوجدت
ثانيا فعلى حسب تعلق العلم في الازل بايجادها قال المص رحمه الله وعندي انه يجب
حمل قول المعتزلة بثبوت الجواهر في العدم وتقررها فيه على هذا اعني الثبوت والتقرر
العلمي اذ يبعد من العقلا ذوي الخوض في الدقايق التكلم بما لا معنى له ولا وجه فان المعتزلة
يقولون المعدوم شي وثابت فاذا عدم الموجود بقي ذاته المخصوصة فامكن لذلك ان يعاد